دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	علم نفس الشرطة، علم اجتماع الشرطة دعوة لدراسة علم نفس وعلم اجتماع جديدين
المصدر:	الفكر الشرطي
الناشر:	القيادة العامة لشرطة الشارقة - مركز بحوث الشرطة
المؤلف الرئيسي:	السيد، ممدوح عبدالحميد عبدالمطلب
المجلد/العدد:	مج2, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1993
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	172 - 179
رقم MD:	602329
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	علم نفس الشرطة، علم اجتماع الشرطة، الضبط الإداري
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/602329

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

علم نفس الشرطة ، علم اجتماع الشرطة

.. دعوة لدراسة علم نفس وعلم اجتماع جديدين ..

العقيد الدكتور ممدوح عبدالحميد عبدالمطلب السيد

الادارة العامة لعمليات الأمن المركزي

ج.م.ع.

علم نفس الشرطة ، علم اجتماع الشرطة

.. دعوة لدراسة علم نفس وعلم اجتماع جديدين ..

[... يبقى الأداء الضبطي من رجال الشرطة حائرا بين اتجاهين فهو مزيج منهما ، فرجال الضبط الاداري من رجال الشرطة هم هيئة مدنية نظامية وبالتالي ليسوا نظاميين مدنيين فقط ، كما أنهم ليسوا مدنيين فقط بل هم رجال نظاميون مدنيون ، ويحتاج الأمر بالنسبة لهم الى دراسة أدائهم الضبطي ومدى تأثر هذا الأداء بالتكوين السيكولوجي لرجال الضبط الاداري...

و نرجو أن ينال علم اجتماع الشرطة وعلم نفس الشرطة الاهتمام المتزايد من الباحثين ، وذلك لحداثة الدعوة لهذه العلوم ولأهميتها البالغة في الدراسة الاكاديمية والتطبيقية].

العقيد الدكتور
ممدوح عبدالحميد عبدالمطلب السيد

المحاولات السابقة لدراسة الاداء الضبطي (أداء رجل البوليس) للسلطات الضبطية (أي السلطات الممنوحة لرجل الشرطة بمقتضى القانون) سواء في نطاق العلوم الادارية أو القانونية أو الاجتماعية ، كانت تندرج ضمن اطار المنهج التقليدي في دراسة الادارة العامة أو العلوم الادارية أو الاجتماعية أو غيرها (1).

وهذا المنهج التقليدي الوصفي قد تعرض لانتقادات شديدة بعد ظهور الدراسات الحديثة تلك الدراسات تقوم على أساس المدخل الاجتماعي النفسي الذي يعنى بدراسة ادارة الشرطة والادارة العامة في ضوء معطيات علوم الاجتماع والنفس.

ولقد أظهرت تلك الدراسات الحديثة شكوكا حول صحة الكثير مما قررته المدرسة التقليدية من مبادئ ثابتة تحكم مراحل العملية الضبطية (الاجراءات الأمنية) وذلك بالصورة الجامدة السابقة وهي بذلك تعجز عن بيان ملامح الأداء الضبطي.

ويذهب أنصار الدراسات الحديثة الى ضرورة التركيز على تحليل سير المنظمات الادارية من خلال دراسة سلوك الأفراد والجماعات التي تعمل داخل المنظمة والتأثير المتبادل بينهما وما يحدث بينهما من تفاعلات وذلك من خلال معطيات علوم النفس والاجتماع (2).

وهذه الدراسة ـ في تقديرنا ـ حديثة ، حيث اهتمت الدراسات السابقة بمفهوم الأداء الضبطي المجرد وقواعد تنظيمه وضوابط ادارة ومراقبة هذا الأداء سواء من داخل السلطة الضبطية نفسها أو من السلطات الأخرى تشريعية (مناقشات واستجوابات وأسئلة..) أو قضائية (الغاء وتعويض..) أو من خلال الرأي العام وغيرها من وسائل الرقابة المختلفة في البلاد.

ولقد راجعنا معطيات علوم الاجتماع ، فلم نجد علم الاجتماع الضبطي ، حيث وجدنا علم الاجتماع العام والصناعي والسياسي والعسكري ، وفي نطاق علم الاجتماع العسكري وجدنا أنه يركز على ظاهرة الحرب سواء قبل وقوعها أو أثناء نشوبها أو في فترة ما بعد الحرب ، وبالتالي فان علوم الاجتماع لم تتطرق لدراسة اجتماعيات الأداء الضبطي.

وعلة ذلك أن علم الاجتماع يهتم بدراسة الانسان بصفته نتاجا للحياة الاجتماعية ، ويحلل هذا العلم السلوك الاجتماعي وأنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد والعادات والتقاليد والحضارة وبناء وظائف الأنظمة الاجتماعية بالاضافة الى دراسة أنماط المؤسسات الاجتماعية وأخيرا دراسة طبيعة العلاقات الاجتماعية مع دراسة أسباب السكون والاستقرار والتحول والديناميكية الاجتماعية (3).

والعلوم العسكرية تهتم بدراسة طرق تشكيل القوة القتالية وفنون استعمالها ودراسة أشكال العنف المنظم الذي يشرع قتل الأعداء وكذلك فهم ماهية وأهمية العقيدة القتالية وتجهيزها بكافة اللوازم والمعدات والموارد المادية والبشرية التي تحتاجها كما أن تلك

العلوم تدرس في المؤسسات العسكرية بصفة عامة.

ويشترك كلاهما الاجتماعي والنفسي في تبني نظرة شاملة للتنظيم الاجتماعي ، فالظواهر العسكرية كالتسليح والتصنيع الحربي والهزيمة والانتصار يمكن تحليلها في ضوء البناء الاجتماعي بحيث يصبح الواقع العسكري تابعا للواقع الاجتماعي.

ويبقى الأداء الضبطي من رجال الشرطة حائرا بين اتجاهين فهو مزيج منهما ، فرجال الضبط الاداري من رجال الشرطة هم هيئة مدنية نظامية وبالتالي ليسوا نظاميين مدنيين فقط ، كما أنهم ليسوا مدنيين فقط بل هم رجال نظاميون مدنيون ، ويحتاج الأمر بالنسبة لهم الى دراسة أدائهم الضبطي ومدى تأثر هذا الأداء بالتكوين السيكولوجي لرجال الضبط الاداري (4).

وكما توجه الدعوة الى انشاء علم الاجتماع الضبطي أو الأمني أو الشرطي ، الذي يعنى بدراسة الانسان الشرطي بصفته نتاجا للحياة الاجتماعية بصفة عامة ووليدا للحياة الشرطية بصفة خاصة ، ويحلل هذا العلم الجديد السلوك الاجتماعي لرجال الشرطة أنفسهم وأنماط التفاعل بينهم وبين المجتمع وبينهم وبين أنفسهم ويحلل العلاقات الاجتماعية لهم وذلك بالاضافة الى دراسة السلوك وأنماط المؤسسات الشرطية ودراسة أسباب السكون والاستقرار والتحول والديناميكية الاجتماعية في جهاز الشرطة كل ذلك في اطار علم اجتماع شرطي أو أمني أو ضبطي.

وكما توجه الدعوة الى هذا العلم الاجتماعي الأمني توجه بنفس القوة الى دراسة علم نفس جديد أمني (ضبطي / شرطي) وذلك لأن علم النفس يهتم بدراسة سلوك الفرد والعوامل المختلفة التي تؤثر على سلوكه ويهتم بطرق نمو الفرد وتطور سلوكه ويهتم بالعمليات المختلفة الأساسية للانسان ويهتم بالدوافع الأساسية التي تدفع وتوجه الانسان ثم سلوكه.

وعلم النفس له فروع كثيرة أهمها علم النفس العام والتجريبي والاجتماعي والمرضي والتربوي والصناعي وعلم النفس الجنائي وعلم النفس العسكري (5).

وبدراسة علم النفس الجنائي نجد أنه يعنى بدراسة تفسير سلوك الجاني الذي اقترف الجريمة ويدرس الجريمة باعتبارها نوعا « من السلوك الشاذ المنحرف » ويدرس هذا العلم أيضا أساليب العقاب ومدى نجاحها أو فشلها في تقييم الجاني ، كما يهتم بدراسة وسائل العلاج المناسبة للمجرم واصلاحه ومدى ملائمة العقوبة لشخصيته الاجرامية ، أي أن علم النفس الجنائي يقوم بتطبيق نظريات ومكتشفات وقوانين علوم النفس بصفة عامة في مجال الجريمة والمجرم.

وعلم النفس العسكري ، يهتم بدراسة الميدان التطبيقي لما وصل اليه علماء النفس على المجال العسكري في عمليات التعلم والتدريب مما يساعد على انتقاء الأفراد وعلاج الحالات المرضية التي قد تصيب أفراد القوات المسلحة عسكريا في أثناء التدريب أو القتال العقلي.

وبالرغم أن علم النفس العسكري يتناول الظاهرة العسكرية ، الا أن الدعوة لانشاء علم نفس أمني تجد مبرراتها القويمة في أنه حينما يمارس رجال الشرطة وظيفتهم الضبطية بالمفهوم العسكري فان العقيدة القتالية للمقاتل لابد أن تختلف عن العقيدة الأمنية لرجال الشرطة. وتفسير ذلك أن رجال القوات المسلحة حينما يتعرضون لموقف عسكري خاص بتطهير مدن مثلا فان عقيدتهم القتالية تبنى بأن كل ما هو موجود داخل المدينة عدو فيجب قتله أو أسره في حين أن عقيدة رجل الشرطة في نفس الوقت عند مهاجمة وكر للأشقياء لتطهيره فان عقيدته الأمنية هنا هي « كل ما هو في الوكر الخاص بالشقي ليسوا كلهم من الأشقياء فربما يوجد بينهم من أبرياء » هذه العقيدة الأمنية وهذا الموقف الأمني يقتضي منه ايجاد نوع من التوازن الانفعالي لرد الفعل المؤقت اذا ما حدث وذلك لأن هناك أبرياء يجب المحافظة عليهم والا عد متجاوزا لسلطته الأمنية.

هي اذن عملية شائكة تضع رجل الأمن دائما بين عدة خيارات بين الموائمة بين الحريات وبين المحافظة على القانون وبين السيطرة على الدوافع النفسية التي تختلج صوره وتدفعه الى كبت أو اظهار أو موازنة لرد فعل الحدث الذي يعيشه أمنيا.

والدراسات السابقة ، لاحظنا أنها تناولت في علم النفس العام دراسة السلوك الانساني

بصفة عامة دون خصوصية الأداء وتناولت في علم النفس العسكري ظاهرة القتال والحرب وفي علم النفس الجنائي تعلقت بدراسة ظاهرة الجريمة والمجرم ، لذا فان دعوتنا لدراسة علم نفسي أمني شرطي هي اذن دعوة جديدة.

فهذا العلم الجديد « علم نفس الشرطة » سوف يهتم بدراسة السلوك الامني للرجال والعوامل المختلفة التي تؤثر على سلوك رجال الشرطة ويهتم بطرق نمو السلوك الشرطي وتطوره ومدى امكانية توافقه مع المجتمع ويهتم بدراسة الدوافع النفسية لرجال الشرطة باعتبارهم ممثلين للسلطات التنفيذية وأعضاء في المجتمع في نفس الوقت (6).

وكانت هناك بعض الدراسات المتفرقة التي وردت في نطاق الحديث في علم النفس الجنائي أو في علم الاجتماع بصفة عامة ، هذه الدراسات كانت تتناول رجل الشرطة عند علاقته بالمجرم والجريمة فقط ، وهذه الدراسات كانت تهدف الى تمكين رجل الشرطة من الكشف عن الجريمة ودراسة المجرم والشهود لامكان الوصول للحقيقة (علم النفس الجنائي) وتهدف الدراسة أيضا في نطاق علم الاجتماع بصفة عامة الذي كان يتعرض لرجال الشرطة الى تمكين رجال الشرطة من دراسة المجتمع الذي يعيش فيه لامكان حل المشكلات العملية التي تتعرض للضباط أو رجل الشرطة وذلك لالمام رجل الشرطة بأنماط البناء الاجتماعي والتاريخي للمجتمع ، كما يهتم بدراسة الظاهرة الانحرافية التي تمثل المجال الاساسي لرجال الشرطة.

أي أن الدراسات السابقة سواء في علم النفس الجنائي أو في علم الاجتماع العام رغم تسميته بعلم الاجتماع الشرطي كانت تهدف الى توفير تراث نظري وبعد تاريخي واهتمام بدراسة المجتمع وملامحه الأساسية ودراسة الظاهرة الانحرافية التي تمثل المجال الاساسي للضبط الشرطي ، أي أن ميادين علم الاجتماع الشرطي والتي تناولها الباحثون من قبل تنحصر في البعد التاريخي النظري وبناء المجتمع العصري وملامحه الأساسية ودراسة جهاز الشرطة بدايته التاريخية وظائفه وملامح بنائه وأخيرا دراسة الظاهرة الانحرافية وهي المجال الرئيسي للضبط الشرطي (7).

بينما ما تنادى به في ميادين علم اجتماع الشرطة هو أن يتبادل البناء التاريخي

والعصري للمجتمع الشرطي وملامح هذا البناء ودراسة جهاز الشرطة ووظائفه وملامح أدائه وأهدافه ودراسة الظاهرة الاجتماعية التي تشكل العلاقات الاجتماعية داخل هذا الجهاز وداخل الجهاز بين أفراده بعضهم البعض وبين الجهاز والمجتمع وبين أفراد الجهاز أنفسهم والمجتمع لما يمكن أن يسفر عنه التأثير البالغ لهذه العلاقات على المجال الرئيسي للضبط بمفهومه الشامل لرجال الشرطة.

وأخيرا نرجو أن ينال علم اجتماع الشرطة وعلم نفس الشرطة الاهتمام المتزايد من الباحثين ، وذلك لحداثة الدعوة لهذه العلوم ولأهميتها البالغة في الدراسة الأكاديمية والتطبيقية.

الهوامش

(1) سوف يلاحظ القارىء استخدامنا لمصطلح الأداء الضبطي والاجراءات الضبطية وسلطات الضبط والعملية الضبطية وذلك للتعبير عن أداء الشرطة واجراءاتها ، والعلة في استخدام هذا المصطلح هو التطوير العلمي لمصطلحات الادارة الشرطية ووضعها في المدلول العلمي لها والاكثر دقة ويرجع ذلك الى أن جميع وظائف الشرطة هي وظائف ضبطية (اداري ، قضائي ، اجتماعي وغيرها..).

(2) (راجع) نصوص المدارس والمذاهب المختلفة في دراسة علوم الادارة. د. محمد حسنين عبدالعال ـ الادارة العامة ـ مكتبة النهضة العربية ـ القاهرة 1988م.

(3) راجع د. احسان محمد الحسن ـ علم الاجتماع العسكري ، دار المعرفة الجامعية ـ الاسكندرية ـ الطبعة الأولى 1990م.

(4) سبق أن نادى المؤلف في رسالة الدكتوراه بالدعوة الى انشاء علم نفس أمني وعلم اجتماع أمني وذلك في مؤلفي « سلطات البوليس في الظروف الاستثنائية » ـ دار النهضة العربية 1993م ـ القاهرة.

(5) راجع ـ د. عبدالسلام عبدالغفار ـ مقدمة في علم النفس العام ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ الطبعة الثانية 1982م.

(6) راجع ـ د. ممدوح عبدالحميد « سيكولوجية الاداء الضبطي لرجال الضبط الاداري » مقال نشر بمجلة العلوم الادارية التي تصدرها الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الادارية. سنة 35 عدد أول 1993/6م.

(7) راجع ـ جمال تمام وأستاذ علي ليلة في المدخل في علم الاجتماع الشرطي ـ مكتبة كلية الشرطة ـ 93/92م ـ القاهرة ـ مصر.